

الكلم على بعض، ومن ذلك قولهم: «أعربَ الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتمال المعاني لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب». يقول الشيخ الخضر حسين: «والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح (١)». والحديث عن هذا النوع من القياس له موضعه في درس العلة عند السهيلي، وليس له أثر إيجابي في تنمية اللغة أو الحكم بالجواز وعدمه، وقد دعاه بعضهم بالقياس المصنوع (٢).

٢- القياس اللغوي، وهو القياس الإيجابي الذي يتيح حمل كلامنا على كلام العرب، فتنبوه اللغة، وقد كان مقصد اللغويين عندما أقدموا على دراسة اللغة والبحث فيها، وهو بهذا المعنى يتردد باعتبارين: أولهما: أن يتحد المحمول والمحول عليه، فيكون اللفظ ملحقا بأمثاله «في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع (٣)»، وقد دعا الشيخ الخضر حسين هذا النوع بالقياس الأصلي.

ثانيهما: أن يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع «ولكن توجد بينهما مشابة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الاسماء المنتهية بتاء التانيث، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف إجر، قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ (٣)»، وهذا النوع من القياس سماه الشيخ الخضر حسين قياس التمثيل، وسماه بعضهم القياس النظري.

(١) ن . م . ٢٧ .

(٢) من أسرار اللغة وآدابها ٢٧ .

(٣) دراسات في العربية ٢٨ .